بدا الاحتلال الإسرائيلي مربكا بعد سقوط صاروخين قبالة سواحل تل أبيب، السبت، مع ضغوط وتحريض للرد، ليلجأ إلى قصف محدود على غزة، فجر الأحد، بدا رمزيا وباهتا، فيما كانت المقاومة توجه رسالة تحذير واضحة بإدخال سلاح جديد إلى المعركة

ردّ إسرائيلي رمزي في غزة

«سام 7» سلاح جديد

غزة ـ **ضياء خليل**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

على الرغم من التحريض الإعلامي والتهديد والوعيد الكبير من قبل الاحتلال، بعد سقوط صاروخين أطلقا من غزة، السبت، في البحر قبالة سواحل تل أبيب، جاء الرد الإسرائيلي في القطاع باهتاً وأقرب إلى الرمزي، ليترجم تخوفاً إسرائيلياً من تصعيد كبير قد يجر إلى حرب جديدة. ومقابل هذا التردد الإسرائيلي، لفت إدخال المقاومة الفلسطينية، وتحديداً حركة «حماس»، سلاحاً جديداً إلى ساحة المعركة، مع استخدام صاروخين من نوع «سام 7» المضاد للطيران، للمرة الأولى، وفق المعلومات المتوفرة.

وفجر أمس الأحد، قصفت طائرات حربية ومروحية موقع القادسية التدريبي التابع لـ«كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، في مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة، فيما قصفت مدفعية الاحتلال ثلاث نقاط رصد للمقاومة شمالي القطاع. وشنّت الطائرات الحربية والمروحية ثماني غارات على موقع القادسية، ما أحدث دماراً في الموقع المستهدف، واستهدفت ثلاث نقاط رصد للمقاومة بالمدفعية الثقيلة، ما أدى إلى تدميرها، من دون وقوع أي إصابات بشرية. وفي الشكل العام للعدوان، جاء «أضعف» من أي قبل، والرد أكثر بهتة من التهديدات الإسرائيلية التي كانت تلوّح برد قاس.

وحاول متحدث عسكري إسرائيلي تضخيم الرد، لكنّ الواقع على الأرض ينفي ذلك، إذ قال إنّ طائرات ومروحيات حربية شنّت غارات جوية على مجموعة من الأهداف داخل مجمع لإنتاج القذائف الصاروخية يتبع لـ«حماس» في خان يونس، فيما قصفت دبابات عسكرية مواقع لـ«حماس» على الحدود مع قطاع غزة. وأعاد المتحدث العسكري، كما كلّ مرة، تحميل حركة «حماس» مسؤولية ما يجري في قطاع غزة وتداعيات الأعمال المنطلقة من القطاع.

من جهته، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت، خلال جلسة الحكومة الأسبوعية أمس، إن «سلاح الجو الإسرائيلي استهدف مجموعة أهداف في مجمع لإنتاج القذائف الصاروخية لحركة حماس في خان يونس، كما استهدف مواقع رصد لحماس على حدود غزة». وأضاف: «كل قصص ضرب البرق والرعد التي تتحدث عنها حماس والتي تتكرر كل شتاء، لم تعد مقبولة بعد اليوم، فمن يوجّه صواريخه باتجاه إسرائيل سيتحمّل المسؤولية»، وذلك رداً على الإعلان أن الصاروخين اللذين سقطا، السبت، قبالة سواحل تل أبيب خرجا من غزة نتيجة خلل فني. من جهته، نقل موقع «ديبوعت احرونوت» عن مصادر في الجيش الإسرائيلية، قولها إن جيش الاحتلال اكتفى برد محدود لنقل رسالة لـ«حماس» بأن إسرائيل تفضل إنهاء هذا الحدث وعدم التصعيد. وقبل الردّ الإسرائيلي، نشطت الوساطة المصرية والأممية في تخفيف حدة التوتر، وظهر أن هذه الاتصالات نجحت في تجنيب المنطقة المزيد من التوتر، خصوصاً بعد أن هدّد الفصائل، وحركة «حماس» تحديداً، بالرد على أي عدوان «خارج قواعد الاشتباك»، وفق مصادر «العربي الجديد».

وذكرت مصادر في الفصائل لـ«العربي الجديد» أن الوسيطين المصري والأممي طلبا «تخفيض» حدة التهديدات لإسرائيل، وأن ذلك يساعد في ضبط الأوضاع ومنع التوتر والتصعيد ويمنع الذهاب إلى معركة جديدة. وتعهد الوسطاء، وفق المصادر، بحل الأزمات العالقة في غزة، والسعي لإنهاء قضية الأسير المضرب عن الطعام منذ 139 يوماً هشام أبو هواش، الذي هددت حركة «الجهاد الإسلامي» بالرد على المماطلة الإسرائيلية في الإفراج عنه. ويعكس العدوان الإسرائيلي والقصف الذي استهدف بعض مواقع المقاومة الفلسطينية «العقلية الإجرامية للعدو الصهيوني»، وفق المتحدث باسم حركة «حماس» عبد اللطيف القانوع، الذي أكدَ لـ«العربي الجديد»، أن المقاومة حاضرة للرد على كل عدوان، وحماية الشعب الفلسطيني ومقدراته. وقال القانوع إن المقاومة تقوم بواجبها لحماية شعبها ومقدراتها، ولا يمكن أن تسمح لاحتلال بالتغول على الفلسطينيين وتثبيت معادلات جديدة، محملاً الاحتلال مسؤولية العدوان وما يترتب عليه.

غير أنّ المفاجئ كان بعد دقائق من انتهاء الرد الإسرائيلي، إذ أعلنت قناة «الأقصى» التابعة لحركة «حماس»، أن وحدات الدفاع الجوي للمقاومة استهدفت الطيران المروحي الإسرائيلي بصاروخين من نوع «سام 7» المضاد للطيران غربي مدينة غزة، في تمام الساعة 12:26 فجراً بالتوقيت المحلي. ودخل «سام 7» للمرة الأولى الخدمة العسكرية لدى فصائل المقاومة، ويبدو أن مطلقيه من «كتائب القسام»، وقد ظهر الصاروخ المحمول على الكتف بعد عدوان عام 2012 في أكثر من عرض عسكري للكتائب في قطاع غزة، لكنه لم يستخدم إلا فجر الأحد، وفق المعلومات المتوفرة.

وقال الكاتب مصطفى الصواف، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الاحتلال يدرك جيداً أن تهديدات المقاومة ليست من فراغ، واستخدام «سام 7» في التصدي للعدوان أصبح واقعاً، إضافة إلى الرسالة الثانية خلال العدوان، والتي قامت خلالها المقاومة بإطلاق صواريخ تجريبية تجاه البحر تحمل رسالة للاحتلال بأن التصعيد سيكون أكبر إن لم يتوقف العدوان. ولفت الصواف إلى أن الاحتلال بدا متردداً ومرتبكاً قبل العدوان، وأخذ قرار الرد على صاروخي تل أبيب ساعات طويلة، فالاحتلال يريد الرد على الصاروخين لكنه في ذات الوقت لا يريد أن تتدهور الأوضاع نتيجة هذا الرد، وقد شاهد قدرات المقاومة في الحرب الأخيرة قبل ستة أشهر. واستخدام «سام 7» أيضاً استعراض للقوة من قبل المقاومة الفلسطينية، ورسائل للاحتلال بأن أي عدوان مستقبلي سيواجه بالمزيد من القدرات لدى المقاومة، وأن ما بعد الحرب الأخيرة «سيف القدس» (في مايو/ أيار الماضي) ليس كما قبلها، وفق الصواف.

وفي السياق، قال الخبير في الشؤون الإسرائيلية، حسن لافي، لـ«العربي الجديد»، إن إسرائيل عانت إرباكاً في ردها على إطلاق الصاروخين تجاه بحر تل أبيب، وإن الأمر كشف عن إشكالية كبرى لدى المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي، وإنهما باتا أمام معضلة «الموافقة على معادلة الخطا وقصف فلسطين المحتلة»، أما المعضلة الثانية فتتمحور حول ما إذا «أدى أي رد غير محسوب إلى مواجهة كبرى مع غزة» لأنّ الجبهة الداخلية الإسرائيلية غير جاهزة لهذا الاحتمال. وأشار إلى أن إسرائيل غير جاهزة للذهاب إلى معركة كبرى جديدة مع غزة. غير أنّ لافي لفت إلى أنّ الأجواء تبقى مشحونة في ظل أزمة الأسير المضرب عن الطعام هشام أبو هواش، خصوصاً في ظل قرار المقاومة بكامل قواها العسكرية والسياسية بالرد في حال جرى أي مكروه له، معتبراً أنّ هناك فرصة أفضل الآن للوسطاء للتحرك والضغط على الاحتلال لتنفيذ التفاهمات السابقة حول غزة.

من القصف على غزة
(أشرف عمرا/الأناضول)

هنية: سنجبرهم على إطلاق الأسرى

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية (الصورة)، قدرة حركته على «إجبار» الاحتلال الإسرائيلي على إنجاز صفقة لتبادل الأسرى مع الحركة. وقال هنية في حديث لقناة «الجزيرة»، بث أمس الأحد: «سنجبر إسرائيل على صفقة لتبادل الأسرى بينهم أسرى فرّوا من سجن جلبوع» (الإسرائيلي). وأضاف هنية: «لدينا 4 أسرى، وإذا لم تقتنع إسرائيل سنزيد غلتنا عبر اذرعنا في كل مكان»، من دون مزيد من التفاصيل.

للحديث تتمة...

تونس... المنعرج الخطير

وليد التليلي

دخلت تونس عامها الجديد بحادثة غير مسبوقة لا تبشر بأي خير، بل تنبئ بأيام حالكة، ظن التونسيون أنها انتهت منذ أكثر من عشر سنوات مع سقوط الديكتاتورية، خصوصاً بعودة الاختطاف القسري المباشر في وسط الشارع وفي وضح النهار وأمام أنظار العائلة والجيران. هذا ما حصل مع القيادي في حركة «النهضة»، نور الدين البحيري، المحامي ووزير العدل الأسبق ونائب رئيس أكبر حركة سياسية في البلاد، فماذا عن المواطن المعارض العادي؟ اختُطف البحيري ولا أحد يعلم أين هو وما هو وضعه الصحي، باستثناء زيارة غامضة لعميد المحامين في ظروف غريبة. ولا أحد يعرف لماذا اختُطف بتلك الطريقة وما هي التهم الموجهة إليه، باستثناء بيان لوزارة الداخلية يشير إلى الأمن العام، على الرغم من أنه كان يمكن أن توجّه إليه التهم بطريقة عادية، مثلما يحصل يومياً مع غيره من المتهمين ودعوته للمثول أمام القضاء. وإذا افترضنا أنه سيرفض، حينها يمكن لقوة الدولة أن تتدخل، وبما يتيحه لها القانون. ولكن ما حصل مع البحيري لم يكن بريئاً، ولم يكن القصد منه محاكمة مسؤول بطريقة عادية عن تهم وُجّهت وتوجه لمعارضين يومياً، وإنما كانت رسائله مختلفة وغايته إحداث تغيير في موازين القوى الذي بدأ يميل نحو تصاعد المعارضة.

وأياً تكن الأسباب والدوافع والتحليلات، فإن ما حصل مع البحيري يؤشر على دخول البلاد منعرجاً خطيراً للغاية تستعرض فيه الدولة قوتها وترهب به معارضيها. ولكن ردود الفعل بيّنت بوضوح أن هذا لم يفلح. وانقلبت العملية على أصحابها بعدما زاد المعارضون تأكداً من أن الجميع مستهدف، ولكنها مسألة وقت لا أكثر. ويبدو أن محاولة استمالة البعض منهم بضرب قيادات «النهضة» لم تنجح بالبحيري. ارتكب الرئيس قيس سعيّد ومساندوه خطأ استراتيجياً فادحاً بهذا القرار، لأنهم عادوا بالمعركة إلى ذكريات هجرها التونسيون ولا يريدون تذكّرها، وقضوا سنوات في محاولة نسيانها، بينما لم يبرأ منها كثيرون إلى اليوم، ولا تزال جروحهم تنزف.

وعلى الرغم من الخلافات، فإن أصوات أغلب الديمقراطيين كانت واضحة في الرد على هذا التطور الخطير، بينما لا يزال هناك مترددون يحسبونها بالقلم والمحاة، ولكن التونسيين لن يقبلوا العودة إلى ما قبل زمن الحرية، فقد دفعوا في سبيل ذلك شهداء ومناضلين، وما يخوضه مناضلو «مواطنون ضد الانقلاب» من إضراب جوع يؤكد أن بعض التونسيين مستعدون لدفع حياتهم من أجل الحرية.

■ الحدث

قصف إدلب: تعمُّد قتل المدنيين

أمين العاصي

مع دخول العام الجديد، كثّف الطيران الروسي قصفه شمال غربي سورية، بالتوازي مع قصف مدفعي من قبل قوات النظام السوري طاول مناطق في ريف إدلب الجنوبي، ما يشير إلى أن المحافظة لا تزال هدفاً بارزاً لهذه القوات، وأن الجولة الماضية من مسار أستانة لم تثبّت وقفاً جدياً لإطلاق النار. وذكر ناشطون إعلاميون محليون أن الطائرات الحربية الروسية قصفت، صباح أمس الأحد، محيط بلدة مصيبين في ريف إدلب الجنوبي، مستهدفة بالصواريخ الفراغية منطقة جبل الأربعين بالقرب من مدينة أريحا في ذات الريف، بموازاة قصف مدفعي من قبل قوات النظام على محيط بلدة قلعيفل. وفي السياق، طاول قصف الطائرات الحربية الروسية، أمس، محيط مدينة إدلب. وكانت امرأة وثلاثة أطفال قد قُتلوا وأصيب خمسة آخرون جراء القصف الجوي الروسي على منطقة النهر الأبيض، في ريف جسر الشغور في ريف إدلب الغربي.

ويأتي التصعيد الروسي في الشمال الغربي من سورية بعد أيام قليلة على الجولة الـ17 من مسار أستانة التفاوضي حول القضية السورية، التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول الماضي، ما يؤكد أن تفاهمات هذا المسار بين الثلاثي الضامن (تركيا، روسيا، إيران)، هشة ولا تؤسس لحالة استقرار أمني في محافظة إدلب.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن ما تبقّى من محافظة إدلب خارج سيطرة النظام ما يزال هدفاً للجانب الروسي، خصوصاً البلدات التي تقع جنوب الطريق الدولي «أم 4» (طريق حلب ـ اللاذقية). وفشل الروس والأتراك في استعادة الحركة التجارية على هذا الطريق، على الرغم من إبرامهم أكثر من اتفاق حول ذلك، آخرها اتفاق موسكو في مارس/ آذار من عام 2020، والذي لا يزال متحكماً بالمعادلات العسكرية في الشمال الغربي من سورية. وعلى الرغم من هشاشة هذا الاتفاق، خصوصاً لجهة وقف إطلاق النار، إلا أن الجانبين الروسي والتركي حريصان حتى اللحظة على بقائه، خشية الانزلاق إلى مواجهات عسكرية مفتوحة على كل الاحتمالات يصعب التحكم بمآلاتها.

وعن ذلك، قال المحلل العسكري العميد مصطفى الفرحات، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «القصف الروسي لم ينقطع على شمال غربي سورية طيلة سنوات»، مضيفاً أن «الهدف الروسي هو إخضاع محافظة إدلب». ورأى الفرحات أن القصف الروسي «لا يحمل دلالات سياسية كبيرة»، مضيفاً أن «الكلام الروسي عن مكافحة الإرهاب عار من الصحة، فلم نلحظ أن المقاتلات الروسية استهدفت مواقع لهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في شمال غرب سورية. الروس يستهدفون المدنيين في قصفهم للضغط عليهم». واعتبر أن «الروس يتخبطون في المستنقع السوري، وليست لديهم وسيلة لإخضاع السوريين إلا بالقوة»، مضيفاً: «موسكو تدرك أن هذا القصف عبثي وأن الحل في سورية سياسي يقوم على خروج بشار الأسد من السلطة. يجب على الروس إنجاز حل سياسي في سورية، لأن هذا القصف لن ينجح في إجبار السوريين على قبول أي حل يُبقي الأسد في المعادلة السياسية».

> القصف لن ينجح في إجبار السوريين على قبول اي حل يُبقي الأسد

وتسيطر فصائل المعارضة و«هيئة تحرير الشام» على جزء كبير من محافظة إدلب، منها بلدات ومدن جنوب الطريق الدولي «أم 4»، الذي يسعى الروس جاهدين للسيطرة عليه في محاولة لإنعاش اقتصاد النظام المتهالك. وتعد منطقة جبل الزاوية، التي تضم أكثر من 30 بلدة وقرية، هدفاً دائماً لقوات النظام، فمن دون السيطرة على هذه المنطقة، لا يمكن التحكم بالطريق الدولي «أم 4». وكانت قوات النظام قد استعادت السيطرة الكاملة على الطريق الدولي «أم 5» (طريق حلب ـ دمشق) مطلع عام 2020.

واستقرت خريطة السيطرة على هذا الشكل في مارس 2020، بعد أن طردت قوات النظام، تحت غطاء جوي روسي، الفصائل من ريف حماة الشمالي، ومن ريف حلب الجنوبي الغربي، ومن أغلب الريف الشرقي لإدلب ومناطق من الريف الجنوبي. وتهجر ملايين السوريين بسبب العمليات العسكرية أواخر عام 2019 وفي الربع الأول من عام 2020، إذ تحوّل القسم الأكبر من مدن كاملة، ومنها معرة النعمان وسراقب وخان شيخون، إلى دمار بسبب القصف الجوي والمدفعي. ولم تنته قوات النظام من عمليات «تعفيش» واسعة النطاق في هذه المدن بعد، وفق مصادر محلية تؤكد أن هذه القوات «عفشت كل شيء في هذه المدن».

طفل سوري في أحد مخيمات إدلب
(محمد سعيد/ الأناضول)

شرق غرب

العراق: تأكيد التعاون مع التحالف الدولي

أكد المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة العراقية، اللواء تحسين الخفاجي، أمس الأحد، أنّ «ثقة الحكومة عالية في القوات العراقية التي تسلمت المعسكرات من قوات التحالف الدولي». مشيراً، في حديث لقناة «العراقية» الرسمية، أن «قواتنا ليست بحاجة إلى دعم بري قتالي دولي، بل تحتاج للدعم في مجال الاستطلاع والمعلومات الاستخبارية». وأضاف «الحاجة لطيران التحالف ستكون عند أي ضرورة تحتاج لقدرات أعلى من قدراتنا».

(العربي الجديد)

سورية وليبيا بين أردوغان وبوتين

بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، أمس الأحد، العلاقات الثنائية وعددا من الملفات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وذكرت رئاسة دائرة الاتصال في الرئاسة التركية في بيان، أنّ «الطرفين تناولا في اتصال هاتفي الخطوات الواجب اتخاذها لتعزيز العلاقات بين البلدين». وأضاف البيان أن الزعيمين بحثا آخر المستجدات الإقليمية والدولية، في مقدمتها سورية وليبيا ومنطقة القوقاز.

(الأناضول)

إيران: وفاة معارض في السجن

أعلنت منظمة «حقوق الإنسان في الأحواز» الإيرانية، أمس الأحد، وفاة المعارض السياسي عادل كيان بور، المضرب عن الطعام في سجن بمدينة الأحواز. وذكرت المنظمة في بيان أنّ كيان بور توفي، أول من أمس السبت، في سجن شيبان بمدينة الأحواز، بعد أسبوع من إعلان إضرابه عن الطعام احتجاجا على «حرمانه من حقه في محاكمة عادلة، وظروف السجن».

(الأناضول)

الحدث

سقط قتلى وجرحى أمس الأحد، مجدداً، بعنف قوات الأمن ضد متظاهري الحراك السوداني المعارض لانقلاب العسكر، فيما أعربت الولايات المتحدة عن إحباطها من سلوك السلطات الحاكمة في السودان، موجهة في بيان شديد اللهجة تلويحاً بالمعاقبة ضد معرقلي التحول الديمقراطي

«مليونية شهداء» السودان

عنف العسكر متواصل في العام 2022

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

انطلق العام الجديد في السودان، كما انتهت سنة 2021، بتظاهرات الحراك الشعبي الرافض لانقلاب العسكر الذي نفّذ في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وبـ«حرب مصغرة» بين قوات الأمن السودانية والمتظاهرين في الخرطوم، حيث تطبع عمليات الكرّ والفرّ بين الطرفين والعنف الممارس من أجهزة السلطة هذا الحراك، الذي خرج أمس الأحد في مليونية جديدة وفاء لعشرات القتلى الذين سقطوا بعنف الشرطة منذ ذلك التاريخ. ومع سقوط قتيلين جديدين على الأقل في حراك أمس، وتمسك الحراك بموقفه، واستمرار خروج التظاهرات بدعوة من «لجان المقاومة»، يستمر تسريب معلومات حول إمكانية تقديم رئيس الحكومة عبد الله حمدوك استقالته، بعد عودته للمنصب بموجب اتفاق سياسي مع العسكر تلا انقلابهم، لا سيما إذا ما تواصل حصد أرواح المدنيين المشاركين في التظاهرات على يد القوات الأمنية التي تستميت لمنع وصول المحتجين إلى مقر القصر الرئاسي في العاصمة، وهو ما دفع واشنطن أول من أمس إلى الإعراب عن استيائها منه.

وشهدت مدن العاصمة السودانية الثلاث، الخرطوم وأم درمان وبحري، بالإضافة إلى مدن بورتسودان والمناقل ورفاعة ونيالا ودنقلا وعطبرة ومدن أخرى، مليونية جديدة أمس الأحد، رفضاً لانقلاب العسكر الذين استقبلوا الحراك الاحتجاجي الجديد بإغلاق الجسور الواصلة إلى العاصمة وقطع الإنترنت عن سكان الخرطوم. وبعد التظاهرات التي خرجت في 30 ديسمبر/ كانون الأول الماضي (يوم الخميس الماضي)، والتي راح ضحيتها 6 قتلى من المتظاهرين على يد قوات الأمن، دعا «تجمع المهنيين السودانيين» و«لجان المقاومة»، إلى تظاهرات الأحد تحت شعار «الوفاء للشهداء»، تنديداً بالاتفاق السياسي الموقع بين رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان وحمدوك، وللمطالبة بالحكم المدني. ودعا التجمع لأن يكون عام 2022 عام مقاومة مستمرة. واستجابة للدعوة، شارك الآلاف بتظاهرات أمس، في العاصمة، وردد المتظاهرون الذين حملوا الأعلام الوطنية شعارات تندد بالاتفاق ورفعوا لافتات مكتوباً عليها «العسكر إلى الثكنات» و«الشعب أقوى والردة مستحيلة»، و«حرية، سلام، وعدالة»، و«لا تفاوض لا شراكة لا مساومة»، و«نعم للحكم المدني الديمقراطي». وشهد محيط القصر الرئاسي عمليات كرّ وفر بين المتظاهرين وقوات الأمن التي أطلقت بكثافة القنابل الصوتية وقنابل الغاز المسيلة للدموع، لتفريقهم، وهو ما ردّ عليه المتظاهرون بالحجارة وبرد عبوات الغاز للشرطة.

وحتى عصر أمس، سجّل سقوط قتيلين من المشاركين في مواكب رفض الانقلاب، بالإضافة إلى تسجيل عشرات الإصابات في صفوف المتظاهرين الذين نُقل عدد منهم إلى العيادات الميدانية التي أقامها الأطباء للتعامل مع الإصابات، كما نُقل البعض إلى المستشفيات القريبة، والتي لم تسلم بدورها من عبوات الغاز. وذكرت الرئاسي عمليات كرّ وفر بين المتظاهرين وقوات الأمن التي أطلقت بكثافة القنابل الصوتية وقنابل الغاز المسيلة للدموع، لتفريقهم، وهو ما ردّ عليه المتظاهرون بالحجارة وبرد عبوات الغاز للشرطة.

وحتى عصر أمس، سجّل سقوط قتيلين من المشاركين في مواكب رفض الانقلاب، بالإضافة إلى تسجيل عشرات الإصابات في صفوف المتظاهرين الذين نُقل عدد منهم إلى العيادات الميدانية التي أقامها الأطباء للتعامل مع الإصابات، كما نُقل البعض إلى المستشفيات القريبة، والتي لم تسلم بدورها من عبوات الغاز. وذكرت لجنة أطباء السودان المركزية أن «روح شهيد ارتقت إثر إصابة عنيفة مباشرة في الرأس من قبل قوات السلطة الانقلابية، وأدت إلى تهتك الجمجمة خلال مشاركته في مليونية» أمس، كما أكدت مصادر طبية لـ«العربي الجديد»، سقوط قتيل ثان شارك في أحد مواكب العاصمة. وتمكن المشاركون في موكب الخرطوم من الاقتراب من محيط القصر الرئاسي، قبل أن تصدهم الشرطة، فيما سجلت عمليات كر وفر في حيّ السكة حديد القريب ومنطقة أبراج النيلين وموقف شروني. واستنكر مشاركون في المواكب، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، العنف المفرط لقوات الشرطة بحق المتظاهرين. ورأى المتظاهر مهند علي ان الخرطوم تحولت إلى ساحة معركة حقيقية بين القوات الانقلابية والمتظاهرين السلميين، مؤكداً أنه شخصياً غير راغب في التراجع حتى سقوط النظام العسكري. من جهته، استغرب المتظاهر أحمد سيف الدين توجيه القوات الأمنية أسلحتها باتجاه المتظاهرين بدلاً من محاصرة المليشيات التي تسيطر على العاصمة، جازماً بأن مصير الانقلابيين «هو السجن إلى جانب رموز النظام البائد».

وكانت السلطات الحاكمة في السودان قد استبقت حراك أمس بقطع خدمات الإنترنت عن الهواتف الخليوية في العاصمة. ونقلت وكالات أنباء عدة، منها «فرانس برس» و«رويترز» و«الأناضول» عن شهود عيان تأكيدهم أن خدمات الإنترنت قطعت، وذلك قبيل ساعات قليلة من انطلاق التظاهرات. وأفادت مجموعة «نت بلوكس» التي تتعقب أعطال الإنترنت، بتعطل الإنترنت عبر الهاتف المحمول أمس في السودان ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً. كما عمدت قوات الأمن إلى إغلاق الطرق الرئيسية والفرعية الواقعة في محيط القيادة العامة للجيش في الخرطوم، والمؤدية إلى القصر الرئاسي، مع نشرها تعزيزات أمنية قبيل انطلاق المليونية. وتمركزت وحدات من الشرطة بالقرب من كلية الطب في جامعة الخرطوم لمنع وصول المحتجين إلى القصر. وسبق ذلك إغلاق 4 جسور تربط الخرطوم وأحياء أم درمان وبحري، تأهباً للتظاهرات.

سياسياً، لا يزال الغموض يكتنف مصير بقاء رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في منصبه، بعد تسريبات عن عزمه الاستقالة. وبحسب مصادر «العربي الجديد»، فإن محاولات محلية ودولية تستمر منذ أيام لثني حمدوك عن الخطوة. وأشارت المصادر أمس إلى أن أي تعامل عنيف مع التظاهرات (أمس) قد يعجّل باستقالة حمدوك.

وجاء رفض استخدام العنف أمس، على لسان الخارجية الأميركية، التي طالبت قوات الأمن السودانية بـ«وقف استخدام القوة المميتة على الفور ضد المحتجين والتحرك لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات ضد حقوق الإنسان». وفي معرض تهنئته «رويترز» و«الأناضول» عن شهود عيان تأكيدهم أن خدمات الإنترنت قطعت، وذلك قبيل ساعات قليلة من انطلاق التظاهرات. وأفادت مجموعة «نت بلوكس» التي تتعقب أعطال الإنترنت، بتعطل الإنترنت عبر الهاتف المحمول أمس في السودان ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً. كما عمدت قوات الأمن إلى إغلاق الطرق الرئيسية والفرعية الواقعة في محيط القيادة العامة للجيش في الخرطوم، والمؤدية إلى القصر الرئاسي، مع نشرها تعزيزات أمنية قبيل انطلاق المليونية. وتمركزت وحدات من الشرطة بالقرب من كلية الطب في جامعة الخرطوم لمنع وصول المحتجين إلى القصر. وسبق ذلك إغلاق 4 جسور تربط الخرطوم وأحياء أم درمان وبحري، تأهباً للتظاهرات.

سياسياً، لا يزال الغموض يكتنف مصير بقاء رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في منصبه، بعد تسريبات عن عزمه الاستقالة. وبحسب مصادر «العربي الجديد»، فإن محاولات محلية ودولية تستمر منذ أيام لثني حمدوك عن الخطوة. وأشارت المصادر أمس إلى أن أي تعامل عنيف مع التظاهرات (أمس) قد يعجّل باستقالة حمدوك.

وجاء رفض استخدام العنف أمس، على لسان الخارجية الأميركية، التي طالبت قوات الأمن السودانية بـ«وقف استخدام القوة المميتة على الفور ضد المحتجين والتحرك لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات ضد حقوق الإنسان». وفي معرض تهنئته السودانيين بالذكرى 66 لاستقلال بلدهم، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن بلاده «كانت تأمل في أن يتبع عام 2021 فرصة للشراكة مع سودان ديمقراطي، بيد أن استيلاء الجيش على السلطة والعنف ضد المحتجين السلميين ألقيا بظلال من الشك على هذا المستقبل». وأضاف: «لا نريد العودة إلى الماضي، ونحن مستعدون للرد على أولئك الذين يريدون عرقلة تطلعات الشعب السوداني إلى حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية والذين يقفون في طريق المساءلة والعدالة والسلام». وطالب البيان قوات الأمن السودانية بـ«وقف فوري لاستخدام القوة المميتة ضد المحتجين والتحرك لمحاسبة أولئك المسؤولين عن انتهاكات ضد حقوق الإنسان». كذلك طالب قادة السودان بـ«إحراز تقدم سريع في تشكيل حكومة ذات مصداقية، وإنشاء مجلس تشريعي، وتشكيل هيئات قضائية وانتخابية، ونقل قيادة المجلس السيادي». وأضاف البيان: «موقفنا واضح، سنواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب الشعب السوداني وكفاحه السلمي من أجل الديمقراطية».

وكان «تجمع المهنيين السودانيين» قد جدّد أول من أمس مقترح ميثاقه السياسي للقوى السياسية للتوافق عليه من أجل مناهضة الانقلاب وإسقاطه وتشكيل السلطة الانتقالية لاحقاً. وذكر التحالف أن الميثاق المقترح «يعمل كذلك على تنسيق مواقف القوى الثورية الحيّة المتمسكة بالتغيير الجذري وبناء تحالفها القاعدي الواسع».

لكن سلطات الانقلاب في السودان تواصل التعامل بعناد سياسي وأمني رداً على دعوات المحاسبة. وفي بيان له، وجّه مجلس الأمن والدفاع، أول من أمس، بـ«الإسراع في استكمال إجراءات التحري والتحقق ومحاسبة المتورطين» في العنف الدموي الذي رافق تظاهرات ديسمبر الماضي. وأشاد الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن والدفاع برئاسة رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان بـ«الجهود التي قامت بها الأجهزة الأمنية وحكمتها وحنكتها في التعامل مع المهددات الأمنية».

خرجت التظاهرات الجديدة تحت شعار الوفاء للشهداء (فرانس برس)

تحقيق في دارفور

شكّل حاكم إقليم دارفور غربي السودان، منى اركو مناوي (الصورة)، أمس الأحد، لجنة تحقيق بأعمال التخريب والنهب التي طاولت مقر بعثة «يوناميد» الأممية ومخازن برنامج الغذاء العالمي في مدينة الفاشر في شمال دارفور الأسبوع الماضي. ويترأس اللجنة بحسب حاكم الإقليم المكلف محمد عيسى عليو، قاضي محكمة عليا، وتضم ممثلين لوزارتي العدل والداخلية والاستخبارات والدعم السريع وحكومة الإقليم وحكومات ولايات دارفور.

شرق غرب

فرنسا تزيل العلم الأوروبي عن قوس النصر

أزالت السلطات الفرنسية، أمس الأحد، علم الاتحاد الأوروبي المرفوع تحت قوس النصر في باريس، بعدما اتهم اليمين الرئيس إيمانويل ماكرون بـ«محو» الهوية الفرنسية. ورُفع علم الاتحاد مكان العلم الفرنسي ليلة رأس السنة، مساء الجمعة، السبت، للإشارة إلى تولي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي لأشهر الستة المقبلة. وتعهّدت مرشحة اليمين المتطرفة مارين لوبان، بتقديم شكوى إلى مجلس الدولة، أعلى محكمة إدارية في فرنسا، من أجل إزالة العلم.
(فرانس برس)

بوركينا فاسو: تحييد 29 مسلحاً

أسفر هجوم شنّه مسلحون، أول من أمس السبت، على وحدات من قوات الدفاع والأمن في شمال غربي بوركينا فاسو، عن إصابة 11 جندياً، فيما تم «تحييد 29 إرهابياً»، وفق ما ذكر الجيش، أمس الأحد. وأوضح الجيش في بيان أن «المسلحين استهدفوا مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الدرك في منطقة (بعثة) المراقبة في بلدة غومبورو» بمحافظة بوكل دو موهون.
(فرانس برس)

مالي تقترح تأجيل انتخاباتها 5 سنوات

كشف وزير خارجية مالي عبد الله ديوب، أول من أمس السبت، أن السلطات المؤقتة في البلاد اقترحت على جيرانها في غرب أفريقيا تمديد الفترة الانتقالية للعودة إلى الديمقراطية، في أعقاب الانقلاب العسكري في 2020، خمس سنوات. وكانت الحكومة الانتقالية قد اتفقت في البداية على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في فبراير/شباط المقبل بعد 18 شهراً على الانقلاب.
(رويترز)

متابعة

البرلمان يوافق على إضافة «الأردنيات» للدستور

مرّر النواب الأردنيون أمس الأحد، تعديلاً جدلياً على مادة في الدستور، ما قد يمهد لتمرير باقي التعديلات الدستورية المقترحة من الحكومة

عمّان ـ **أنور الزيادات**

وافق مجلس النواب الأردني، أمس الأحد، باغلبية حضور زادت عن الثلثين، على إضافة كلمة «الأردنيات» إلى المادة السادسة من الفصل الثاني من الدستور الأردني، وهو تعديل كان أثار جدلاً واسعاً داخل المجلس، واعتبره بعض أعضائه الرافضين له، بأنه مفروض بضغط خارجي. وخلال جلسة أمس التي خصّصت لاستئناف النقاش حول التعديلات الدستورية المقترحة من الحكومة، وافق 94 نائباً على إضافة كلمة «الأردنيات» إلى المادة، وخالف الإضافة 26 نائباً، وذلك من أصل 120 حضروا الجلسة وشاركوا في التصويت (عدد النواب 130). وتنص المادة قبل التعديل على أن «الأردنيين أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». ووافق المجلس على إضافة كلمة «الأردنيات» إليها.

وكان اقتراح إضافة «الأردنيات» إلى المادة، بحسب ما اقترحته الحكومة في التعديلات الدستورية، قد أحدث جدلاً داخل المجلس، وأدى إلى حصول عراك بالأيدي بين بعض النواب خلال جلسة عقدت الثلاثاء الماضي. ويؤشر تمرير النواب للإضافة أمس، إلى احتمالية تمرير التعديلات الأخرى التي كانت اقترحتها الحكومة. وردّاً على اتهامات وجهها بعض النواب المخالفين للحكومة، بأن التعديل جاء بضغوط خارجية، أكد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية موسى المعايطة، أن الأردن لا يرضخ لأي ضغوط، وأنه «رفض ضغوطاً أكبر من ذلك، وكانت سياسية». وشدّد على أن إضافة المصطلح «جاءت احتراماً للمرأة وتكريماً لها»، محاولة تبديد مخاوف النواب، خصوصاً ما يتعلق منها بقضايا الأحوال الشخصية ومنح الجنسية.

من جهته، تمسك نقيب المحامين الأسبق، النائب صالح العرموطي، برفضه وأعضاء «كتلة الإصلاح» التعديلات الدستورية التي قدمتها الحكومة واللجنة القانونية في مجلس النواب، بما فيها إضافة كلمة «الأردنيات»، معتبراً أن للتعديلات «بعداً سياسياً، وهناك منظمات تدفع لذلك».

وقال: «نحن دولة ذات سيادة ولا ننصاع لأي جهة». وتعليقاً على الجدل القائم حول هذا التعديل، شرح أستاذ القانون الدستوري في جامعة العلوم الإسلامية، حمدي قبيلات، أن إضافة الكلمة من جانب قانوني لا تحدث أي فرق لناحية الحكم الموضوعي، مؤكداً أن الحال في هذا الإطار سيبقى كما هو.

ولفت إلى أن المتعرضين يتخوفون من مسألة تتعلق بمنح الجنسية، وإلزام المشرع بمنح الجنسية، لكنه أوضح أن ذلك غير دقيق، وأن من يحدد منح الجنسية هو المشرع، أما المسألة فمرتبطة بقانون الجنسية، لكنه رأى أنه «كان من الأفضل عدم تعديل النص، فكلمة الأردني تشمل الذكر والأنثى، ولو كان هناك حسن نوايا لكان من الممكن التخلص من الكثير من التعديلات الديكورية على الدستور»، بحسب تعبيره.

وبشكل أوسع، أعرب الكاتب الصحافي الأردني ماجد توبة، عن اعتقاده بأن التعديلات الدستورية ستمر من قبل مجلس النواب، واضعاً الخلاف حول إضافة كلمة الأردنيات في إطار «المهاترات والتشكيك غير المحمود». ورأى أنّ مجلس النواب لن يغير في عمق التعديلات المقدمة من الحكومة، وقد يكتفي بتغييرات شكلية عليها. وتمنى توبة، في حديث لـ«العربي الجديد»، من المجلس «الوقوف ملياً أمام التعديل المتعلق بإنشاء مجلس الأمن القومي» معتبراً أنّه «الأخطر والأهم» وأنّ المادة «غير إصلاحية، وتصادر الولاية العامة من الحكومة». لكنّه وصف أغلب التعديلات بـ«الإيجابية، خصوصاً ما يتعلق بزيادة المقاعد المخصصة للأحزاب».

شهد البرلمان الأردني مشادات بين النواب الثلاثاء الماضي (فرانس برس)

إضاءة

ليبيا: 10 أيام لخريطة طريق انتخابية

طرابلس ـ **أسامة علي**

بدأت اللجنة النيابية في ليبيا بإعداد خريطة الطريق للمرحلة المقبلة أعمالها، أول من أمس السبت، بالتواصل مع الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد، لوضع تصوّر سياسي يُمكن البناء عليه للمرحلة المقبلة، وسط تحالفات سياسية جديدة أفرزتها حالة التعثر، ثم الفشل الذي واجهته العملية الانتخابية، التي كان من المفترض أن تبدأ في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأفاد عضو مجلس النواب محمد سعيد في حديث مع «العربي الجديد»، بأن اللقاءات بدأت بالفعل من خلال اتصالات أجرتها اللجنة مع أعضاء من المجلس الأعلى للدولة، وأعضاء من المجلس الرئاسي، مشيراً إلى أن اللجنة أمامها «عمل كبير وطويل نسبياً، مقارنة بقصر الفترة المحددة لها».

وأضاف سعيد أنه «وفقاً لقرار تشكيل اللجنة فأمامها عشرة أيام فقط»، لافتاً إلى أن الوقت غير كاف بسبب النتائج المتراكمة والعميقة لفشل إجراء الانتخابات في موعدها. وكشف أن «هناك عدداً من الأحزاب السياسية التي ستتواصل معها اللجنة، وهناك أيضاً أطراف أخرى من بينها المرشحون للانتخابات»، في إشارة للأفراد السياسية الجديدة على الساحة.

من جهتها، كشفت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا، أمس الأحد، أن «التحديات القانونية والموضوعية هي التي حالت دون إنجاز الانتخابات في موعدها». وكشفت أن «هناك عدداً من الأحزاب السياسية التي ستتواصل معها اللجنة، وهناك أيضاً أطراف أخرى من بينها المرشحون للانتخابات»، في إشارة للأفراد السياسية الجديدة على الساحة.

من جهتها، أكدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا، أمس الأحد، أن «التحديات القانونية والموضوعية هي التي حالت دون إنجاز الاستحقاق في حينه». وجاء ذلك في بيان نشرته المفوضية عقب اجتماع عقده رئيسها، عماد السائح مع مستشار الأمن القومي الليبي إبراهيم بوشناف، في ديوان مجلس المفوضية بطرابلس. وذكر البيان أن الطرفين اتفقا «على أن جملة التحديات القانونية والموضوعية هي التي حالت دون إنجاز الاستحقاق الانتخابي في حينه، داعين الجميع للتحلي بروح المسؤولية للانتقال بليبيا إلى مرحلة الاستقرار عبر هذه الانتخابات». وبحث الطرفان «جملة من الأمور القانونية والموضوعية المتعلقة بسير العملية الانتخابية وأبرز الصعوبات التي تواجهها، إضافة إلى ضمان قبول نتائجها من كافة الأطراف».

من جهته، رجّح الباحث الجيلاني زهيمة، بروز تيارين مهمين في المرحلة المقبلة، وهما تيار خالد المشري وعقيلة صالح، وتيار خليفة حفتر وفتحي باشاغا، مؤكداً أن الحديث عن قرب لقاء المشري وصالح سيسرع خطوات التقارب أكثر بين حفتر وباشاغا. وشرح في حديث مع «العربي الجديد»، رؤيته بشأن اختلاف التيارين في محتوى أجندتهما. وقال إن «تصريحات المشري أوضحت أن لقاءه المرتقب مع صالح سيتبنى اتجاهاً مضمونه معالجة الانسداد الحالي، من خلال إعادة صياغة القوانين الانتخابية وسيكون ذلك وفقاً لمصالحها بالطبع». مضيفاً: «أما تقارب حفتر وباشاغا، فمن دفع به هو ظهور سيف الإسلام القذافي في الجنوب ومخاوف بناء تكتل سياسي وعسكري هناك. لذا يرتكزان على فرض نفسيهما في الواقع بناء على قواعدهما الشعبية والمسلحة في الغرب والشرق». ومن وجهة نظر أستاذ الدراسات الإقليمية والدولية بالأكاديمية الليبية، الدوكالي الهاين، فإن تشكل خريطة القوى الجديدة أنعكاس للمواقف الدولية، التي لا تزال مختلفة حتى الآن بشأن شكل المرحلة الانتخابي الجديدة. وأوضح الهاين في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «من المستبعد أن تتخلى موسكو عن سيف الإسلام القذافي كورقة هامة في خضم التنافس الدولي في الملف الليبي، سواء الغرب والشرق». ومن وجهة نظر أستاذ الدراسات الإقليمية والدولية بالأكاديمية الليبية، الدوكالي الهاين، فإن تشكل خريطة القوى الجديدة أنعكاس للمواقف الدولية، التي لا تزال مختلفة حتى الآن بشأن شكل المرحلة الانتخابي الجديدة. وأوضح الهاين في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «من المستبعد أن تتخلى موسكو عن سيف الإسلام القذافي كورقة هامة في خضم التنافس الدولي في الملف الليبي، سواء

تستهدف العمال وأصحاب العمل.
«حقوق الإنسان» تطلق حملة معاً نعمل (لك حق وعليك واجب)

المحمود/ التشريعات القطرية تؤكد على أنّ العلاقة بين العمال وأصحاب العمل أساسها العدالة الاجتماعية.

٤ محاور للحملة تتضمن الصحة ..ساعات العمل ..السكن اللائق.. والسلامة المهنية

تكريم الشركات غير المخالفة الملتزمة بالمعايير القانونية

الدوحة: ٢ يناير ٢٠٢٢

تطلق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم، حملة معاً نعمل (لـك حق وعليـك واجب) وذلـك في أطار تنفيـذ استراتيجية عمـل اللجنة الرامية الى تعزيـز التوعية على المستوى الوطني وضرورة التعـاون لترسيخ المعرفـة بحقـوق وواجبات العمـال ونشر ثقافـة حقوق الإنسان بصـورة عامـة، وتسـتهدف الحملـة وأصحـاب العمـل والعمالـة المقيمـة في دولـة قطـر مـن الجنسـين لتوعيتهـم بحقوقهـم التـي كفلهـا لهـم الدسـتور القطـري وأكـد عليهـا قانـون العمـل ، وتـم تعزيزهـا بالاتفاقيـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان التـي صادقـت عليهـا الدولـة لاسيما في ظل التعديـلات القانونيـة في التشريعـات القطرية والتـي جـاءت مؤكـدة علـى حمايـة حقـوق العمـال وعلـى سـبيل المثـال الحـد الأدنى وإلغـاء مأذونيـة الخـروج وطـرق تسـوية النزاعـات العماليـة.

وتهـدف الحملـة التـي ستسـتمر لمـدة شـهر الى التوعيـة بـدور اللجنـة في حمايـة وتعزيـز حقـوق الإنسـان، وتمكـين أصحـاب العمـل والعمـال مـن معرفـة حقوقهـم والتمتـع بهـا وفقـاً للتطـورات التشريعيـة بالدولـة ، وتحسـين الوضـع الاقتصـادي والاجتماعـي للعمـال وأصحـاب العمـل، كمـا تهـدف لمعرفـة العوائـق القانونيـة والفعليـة التـي تقـف عائقـاً دون تمتـع أصحـاب العمـل والعمـال بحقوقهـم، وكسـب تأييـد المجتمـع القطـري لجهـود تعزيـز حقـوق العمالـة وحمايتهـا ،فضـلاً عـن تعزيـز دور الشـركات في حـل المشـاكل التـي تحـول دون ممارسـة العمـال لحقوقهـم بشـكل فعلـي.

وأكـد السـيد عبـد اللـه علـي المحمـود مديـر إدارة العلاقـات العامـة والإعـلام باللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، علـى أهميـة هـذه الحملـة باعتبارهـا تسـتهدف شريحـة هامـة في المجتمـع تقـوم بـدور كبـير في دفـع عمليـة التنميـة بالبـلاد، وأضـاف أنـه ومـن هـذا المنطلـق تـولي اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان بالـغ الأهميـة لقضايـا العمـال وأصحـاب العمـل علـى حـد السـواء بهـدف ترسـيخ مبـادئ حقـوق الإنسـان وترجمتهـا علـى أرض الواقـع في مجـالات العمـل المختلفـة والإسـهام في تذليـل كافـة المعوقـات التـي تحـول دون تمتـع جميـع الأطـراف بحقـوق كاملـة غـير منقوصـة .

وأشـار المحمـود في تصريحـات صحافيـة الى أن حملـة معـاً نعمـل (لـك حـق وعليـك واجـب) ركزت علـى محـاور هامـة شـملت جميـع الجوانـب التـي تتعلـق بالعمـال وأصحـاب العمـل والتـي سـيتم التعريـف بهـا وبحثهـا ومناقشـتها مـن قبـل المختصـين ، وأضـاف أن ذلـك يـأتي ضمـن سلسـلة الحمـلات الحقوقيـة التوعويـة التـي تطلقهـا اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان مسـتهدفة فيهـا فئـات المجتمـع المختلفـة للتعريـف بـدور اللجنـة في حمايـة حقـوق الإنسـان، لافتـاً الى الكثـير مـن الضوابـط والنظـم والتشريعـات التـي يتوجـب علـى العامـل ورب العمـل الالتـزام بهـا، ونـوه المحمـود بـأن قانـون العمـل القطـري كفـل جميـع الحقـوق المهنيـة والاجتماعيـة للعمـال كمـا كفـل حقـوق أصحـاب العمـل وفـق علاقـة تعاقديـة بـين الطرفـين، وجـاء مؤكـداً علـى تدعيـم وتأكيـد حقـوق العمـال، وتوفـير الظـروف المناسـبة للعمـل، ووسـائل الوقايـة مـن أخطـار العمـل وأضـراره ، وضمـان الظـروف الصحيـة للعمـال، وأشـار الي أن التشريعـات القطريـة - التـي جـاءت مؤامـة مـع الاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة - تؤكـد علـى أنّ العلاقـة بـين العمـال وأصحـاب العمـل أساسـها العدالـة الاجتماعيـة.

وتتنـاول الحملـة أربعـة محـاور وسـيكون محـور الصحـة حاضـراً خـلال الأسـبوع الأول، بينمـا سـيركز الأسـبوع الثـاني علـى محـور يتعلـق بسـاعات العمـل وأوقـات الراحـة، وفي الأسـبوع الثالـث سـيتم تنـاول محـور السـكن اللائـق ، وبينمـا سـيركز الأسـبوع الختامـي علـى محـور السـلامة المهنيـة ، وبدورهـا سـتقوم اللجنـة في ختـام الحملـة بالتقييـم وقيـاس الأثـر ومـدى تحقيـق الأهـداف المرجـوة مـن خـلال مـؤشرات رقميـة .

وحسـب الخطـة سـتنفذ حملـة معـاً نعمـل (لـك حـق وعليـك واجـب) محاضـرات توعويـة وتثقيفيـة فيمـا يتعلـق بحقـوق العمـال وأصحـاب العمـل في أماكـن تواجدهـم، كمـا سـيتم اصـدار وتوزيـع مـواد إعلاميـة تتضمـن بوسـترات -بروشـورات -أفـلام توعويـة - رسـائل هاتفيـة ومقـالات وتقاريـر وبرامـج تلفزيونيـة ، بالإضافـة الى تنظيـم أنشـطة توعويـة في عـدد مـن المصانـع ومراكـز الهـلال الأحمـر القطـري وغيرهـا مـن أماكـن تواجـد العمـال ، كمـا سـتعقد موائـد مسـتديرة لمناقشـة أوضـاع العمـال وتمتعهـم بحقوقهـم مـع السـفارات بحيـث تطلـب اللجنـة تزويدهـا بملاحظاتهـم حـول تحسـين وضـع العمـال ، وكذلـك مـع الاقتصاديـين والأكاديميـين وممثلـي الـشركات والإعلاميـين والمنظمـات الدوليـة وغيرهـا مـن الجهـات ذات العلاقـة ، وفي ختـام الحملـة سـيتم تكريـم الشركات التـي التزمـت بالمعايـير القانونيـة وبم يسـجل عليهـا مخالفـات خـلال عـام ٢٠٢٠-٢٠٢١م.

تقرير

تجمع الأحزاب التونسية المعارضة لخريطة طريق الرئيس قيس سعيّد على أن عام 2022 سيكون صعباً على البلاد، من دون بلورة خطة موحدة لمواجهة قرارات الرئيس، بل الاتكال على نضال سياسي وشعبي ليس منظماً بعد

تونس بمواجهة خطط سعيّد

رفض حزبي بلا خطة موحدة

تونس ـ **آدم يوسف**

يصرّ الرئيس التونسي قيس سعيّد على قيادة البلاد في المسار الذي يريد، وفق خريطة الطريق التي أعلنها في 13 ديسمبر/كانون الأول الماضي. ووفق هذه الخريطة، جرى أول من أمس السبت إطلاق المنصة الإلكترونية للاستشارة الشعبية حول الإصلاحات، وذلك قبل صياغة مسودة التعديلات الدستورية والقانونية لعرضها على الاستفتاء الشعبي منتصف عام 2022، ما يجعل المرحلة المقبلة في تونس تبدو أكثر ضبابية وصعوبة. وتجمع الكثير من الأحزاب التونسية على أن البلاد تسير نحو أزمات متعددة، سياسية واجتماعية واقتصادية، وأن خريطة طريق سعيّد غير قابلة للتنفيذ، وليست مساراً جدياً للرجوع إلى الشرعية وعودة الديمقراطية. لكن هذه الأحزاب لم تتفق بعد على رؤى وخطة موحدة لإنهاء الأزمة القائمة منذ قرارات سعيّد الانقلابية في 25 يوليو/ تموز الماضي، والتي استتبعها بمواصلة تعليق عمل البرلمان. وتجمع هذه الأطراف في المقابل على ضرورة حصول حركة نضالية واسعة من الشعب والطبقة السياسية، مع إشارتها إلى وجود حالة استقالة متنامية وتوحد بين القوى حول هدف إسقاط الانقلاب. كما أن بعضها يراهن على فشل سعيّد في معالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وهو فشل سينزع عنه المشروعية. في مقابل ذلك، تسير قوى أخرى بدعم خطط سعيّد، متحدثة عن إمكان نجاح خريطة طريق الرئيس، تحت مبرر إدخال إصلاحات على النظام السياسي في البلاد.

شرعية واهية

ورأى القيادي في حزب «التيار الديمقراطي»، النائب في الكتلة الديمقراطية، نبيل حجي، أن ما أعلنه سعيّد من مواعيد في 2022 «ليس خريطة طريق، بل مشروعه الشخصي ومحاولة منه لإضفاء شرعية كاذبة وواهية ومزيفة على مشروع معد مسبقاً، طالما كان يستشهد به بخطاباته في عامي 2012 و2013». وأضاف حجي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ما يقدمه سعيّد هو حلم شخصي عبثي يريد أن يضفي عليه كساء ديمقراطياً وشعبياً»، مشيراً إلى أنه لا يعتبر سعيّد رئيساً للجمهورية «فهو لا يستحقها، لأن الرئيس يفترض أن يكون ضامناً لوحدة الدولة وهو أبعد من هذا». ورأى حجي أن «ما أعلنه سعيّد لا يستقيم قانونياً ودستورياً، وهو مواصلة في الانحراف بالدستور، فنحن في حالة استثنائية فعلها بالفصل 80، وبالتالي لا يمكن تعديل الدستور والنظام تحت غطاء التدابير الاستثنائية من قبل شخص واحد». وتوقع حجي «ألا يذهب سعيّد إلى منتهى ما أعلنه، وسيتبين للشعب التونسي، قبل المنظمات والأحزاب، أن مشروعه كاذب لا يمكن أن يحقق لهم لا رخاء ولا تقدماً ولا بناء اقتصادياً ولا نهوضاً بالفقراء، بل هو مجرد مشروع خيالي وهمي». وأشار القيادي في حزب «التيار الديمقراطي» إلى «غياب الرؤية سياسياً واقتصادياً ومالياً للانعكاسات الاجتماعية للأزمة، فعلاوة على الأزمة الصحية والوفيات في 2021، شهدت البلاد زلزالاً سياسياً تعتبره انقلاباً على الدستور».

وبيّن حجي أن «قانون المالية 2022 وتعهدات الحكومة لصندوق النقد الدولي، لا تبشر باستقرار اجتماعي بسبب ذهابنا في خيارات مؤلمة في غياب التشاور وأي رؤية لما بعد 2022 ما يجعل من الصعب قبول هذه الخيارات من الشعب ومن المنظمات والأحزاب».

وتوقع حجي أن «تأتي الأوضاع الاقتصادية على سعيّد وتنزع عنه كل مشروعية يتبجح بها، وهو إما سيتراجع أو سيلفظه الشعب»، على حدّ تعبيره. وتمنى أن «يعود سعيّد إلى رشده ويدخل في تشاركية حقيقية مع الأطراف الحزبية والاجتماعية والمؤسساتية ويتم الاتفاق للخروج من الأزمة بمشاركة الجميع ويتحمل الجميع للتضحيات».

من جهته، اعتبر القيادي في حركة «النهضة»، وزير الخارجية الأسبق رفيق عبد السلام، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن العام الجديد «سيكون بشكل أو بآخر امتداداً للحراك السياسي الذي شهدناه أواخر العام الماضي، مع اشتداد خط المقاومة للانقلاب، سواء في أوساط النخبة عبر تشكيل جبهة سياسية عريضة، أو على المستوى الشعبي بتوسع حركة الشارع، متوقعاً أن يكون عام 2022 «عام نهاية الانقلاب وإغلاق حقبة قيس سعيّد السوداء». وعن المواعيد التي أعلنها سعيّد للاستحقاقات، اعتبر عبد السلام أنها «جميعها مناورات لا معنى لها»، مضيفاً أن «الكل طالب سعيّد بوضع سقف زمني للعودة إلى الشرعية والدستور، فإذا به يضع خريطة طريق مسقطة هدفها تأبيد الخروج على الدستور». وشدّد على أن «خريطة قيس سعيّد لم يعترف بها أحد غير المجموعات المناصرة له، فإجراء الانتخابات آخر عام 2022 لا يعني شيئاً، وإذا حصلت فلن تكون سوى مبايعة لسعيّد الذي اختطف كل السلطات ووضعها بين يديه». ولفت القيادي في «النهضة» إلى أن «آلية الاستفتاء الإلكتروني التي اقترحها سعيّد لتمرير مشروعه أصبحت موضع تندر من الجميع، ولن تجد استجابة من الرأي العام، وكل ما يفعله قيس سعيّد الآن هو تقصير عمر انقلابه وتبديد أوقات وجهود التونسيين في غير محله». وأسف عبد السلام لأن الرئيس التونسي «لا يؤمن بتوافقات ولا حوار، بل كل ما يريده هو إشباع شهوته من السلطة لا غير، ولذلك فإن عودة الديمقراطية لن تكون إلا بحركة نضالية واسعة من الطبقة السياسية وقوى الشعب». ورأى «أن هناك فعلاً حالة استفاقة متنامية بين القوى السياسية وتوحد على هدف إسقاط الانقلاب».

غياب التشاور والقرارات المولجة يصعب قبولها من الشعب (ياسين قايدي/الأناضول)

يتفق معارضو الرئيس على ضرورة حصول حركة نضالية واسعة

خريطة طريق سعيّد غير واضحة حتى بالنسبة للمؤيدين

وحذّر القيادي في «النهضة» من أنه «لا توجد خيارات كثيرة اليوم، فإما أن يتخلّى سعيّد عن مشروعه الخيالي ويعود إلى إطار الشرعية والدستور، أو أن يرحل غير مأسوف عليه». ورأى أن «الإيجابي هو أن العشرية الأخيرة بعد الثورة خلقت حالة من الوعي لدى قطاعات واسعة من التونسيين بشكل يجعلهم غير قابلين بتسليم قيادتهم لرجل واحد متفرد بالسلطة، مثلما صنعت جرأة على الاستبداد وتحدٍ لحاجز الخوف». وبرأيه، فإن سعيّد «حاول مقايضة الحرية بالتنمية، بمعنى التخلي عن مكتسب الحرية والديمقراطية من أجل حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولكن كل ما فعله هو القضاء على الحرية والتنمية ودفع البلاد نحو متاهات الإفلاس لا غير».

توقعات بتوسع المعارضة

ولا يخرج حزب «حراك تونس الإرادة» (الذي أسسه الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي) عن التوقعات بسنة صعبة على تونس. وفي هذا الإطار، قال المتحدث باسم الحزب عمر السيفاوي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «تونس تسير نحو مسار غامض، وستكون السنة صعبة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية». وشدّد هو الآخر على أن «الطريق التي وضعها قيس سعيّد، أو ما يسمى بخريطة الطريق، غير قابلة للتنفيذ، وهي ليست مساراً جدياً للرجوع إلى الشرعية ولعودة الديمقراطية». وتابع: «ننتظر أن تتوسع معارضة الانقلاب، وستكون مقاومة قوية للانقلاب، وأن يكون الضغط شديداً لتعود الأمور إلى نصابها»، متوقعاً أن «تتضح نوايا السلطات القائمة، وسيظهر أن ما فعلته سيعقّد الأزمة التي تمر بها البلاد أكثر».

وفي السياق، رجح النائب عن حزب «ائتلاف الكرامة»، منذر بن عطية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن يكون عام 2022 «سنة نضال بامتياز ضد الانقلاب والديكتاتورية، وسنة سجال بين القوى الديمقراطية بمختلف مرجعياتها وكل المؤمنين بالديمقراطية والثورة ضد قوى الرجعية والدكتاتورية والمؤمنين بالانقلاب ومن يرغبون بفرض رأيهم بالقوة وبالعسكر». وأضاف: «ستكون سنة صراع حقيقي ضد قوى تريد إعادة تونس إلى مربع الاستبداد، ضد من يعتقدون بأن تونس لا تستحق الحرية والديمقراطية، ويريدون مقايضتها بالخبز، في وقت أثبتت التجارب أن من يقايض بخسر المساومة وبخسر الديمقراطية والخبز». وتابع بن عطية: «ستكون سنة نضال ضد التحايل على الشعب الذي وقع في 25 يوليو بأكاذيب وشعارات رنّانة».

وينضم النائب عن حزب «قلب تونس»، رفيق عمارة، إلى الرأي نفسه، قائلاً في تعليق لـ«العربي الجديد» إن «سلطات الانقلاب ماضية في تكريس سياساتها اللادستورية من خلال البحث عن شرعيتها باستفتاء إلكتروني غامض في ضرب لقواعد الديمقراطية التشاركية ووسائل التعبير للديمقراطية الدستورية». وتوقع عمارة أن «تزداد معارضة الانقلاب قوة وصلابة في مقاومة محاولات الالتفاف على الديمقراطية»، مشيراً إلى أن «العام الجديد سيظهر فشل خيارات سعيّد العبثية وقد تنتهي بنهاية الانقلاب وعودة الديمقراطية». ورأى أنه «لا توجد خيارات كثيرة إلا مواصلة النضال». أما القيادي في حراك «تونسة من أجل الديمقراطية»، الوزير الأسبق سمير ديلو، فقال لـ«العربي الجديد»: «لا أنتظر سوى التردي الاقتصادي والتدهور الاجتماعي ومزيداً من الانقسام السياسي، بوجود رئيس يحتمي بالمؤسسات الصلبة ويعاني عزلة متصاعدة ومعارضة ليس لها من خيار إلا توحيد جهودها لإسقاط انقلاب لا مستقبل له».

وحول المواعيد التي أعلنها سعيّد، قال ديلو إن «هذه المواعيد غير قابلة للتنفيذ، وإن أصرّ سعيّد على المرور بقوة فسيكون المشهد أقرب للعبثية، ولم تتم استشارة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل إقرار هذه المواعيد، على الرغم من أن تحديد المواعيد الانتخابية هو من صميم اختصاصاتها وفق القانون الانتخابي الحالي، ما ولّد تقاطعاً مع مواعيد انتخابية محددة سابقاً (الانتخابات البلدية)، ولكن الإشكال الأكبر ليس تقنياً ولا فنياً بل دستوري سياسي». ورأى ديلو أن «الرفض يتوسع لانقلاب سعيّد على الدستور، وبرنامته الانتخابية لن تنتج في أقصى الحالات إلا سلطة أمر واقع ودستوراً وقوانين لا قيمة لها». وأضاف ديلو: «لا أتوقع انفراجة سريعة ولا عودة وشيكة للديمقراطية بل نضالاً مستميتاً سيؤتي أكله بتقاطع اللحظتين السياسية والاجتماعية، وما لذلك من تأثير في مواقف القوى الخارجية والمؤسسات الداخلية»، بحسب تعبيره. ولا يرى القيادي في مبادرة «اللقاء الوطني للإنقاذ»، رئيس كتلة حزب «تحيا تونس» البرلمانية، مصطفى بن أحمد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، مؤشرات على نهاية الأزمة السياسية خلال العام الحالي، «إذا لم يقع أمر خارق للعادة لقلب الوضع وإعادة الأمور إلى نصابها، وما دون ذلك فالأزمة تتجه نحو مزيد من التعمق». ولفت إلى أن «الوضع ضبابي وينبئ بمزيد من التعقيدات»، مضيفاً أن «الأزمة ليست سياسية فقط، فالمسألة مالية واقتصادية، وهي التي ستحسم الأمر».

ورأى بن أحمد أن «المواعيد الافتراضية التي أعلنها الرئيس سعيّد ستكون رهن الوضع الاقتصادي، وهي مواعيد هشّة لا تنبئ بوضوح وثبات، وإذا ما اكتفينا بمشروع الرئيس فهو مشروع طوباوي وغير قابل للتنفيذ». وتابع أنه «حتى بالنسبة للمساندين لسعيّد، فالعملية غير واضحة لا من حيث الاستفتاء ولا الاستشارة الإلكترونية»، مشيراً إلى أن «المعارضة أيضاً في حالة تململ، ولم تتشكل بعد حتى تكون بديلاً للوضع الحالي».

دعم محدود لمسار سعيّد

لكن على الرغم من هذه المواقف المعارضة لتوجهات سعيّد وانقلابه، تبرز آراء أخرى ترى إمكانية نجاح المحطات التي حدّدها الرئيس التونسي. وقال القيادي في حركة «الشعب»، النائب عبد الرزاق عويدات، لـ«العربي الجديد»: «ننتظر أن ننجح في المحطات السياسية المتفق على إنجازها في المرحلة المقبلة، وهذا النجاح مشروط». وأوضح أنه «لا يمكن النجاح في إنجاز الإصلاحات الكبرى في الدستور وفي النظام السياسي والقانون الانتخابي، إلا بتشاركية حقيقية بين كل القوى السياسية المساندة لمسار 25 يوليو، على أن يفرز هذا الحوار والنقاش جملة من المخرجات تكون مسودة الدستور الجديد والنظام السياسي والقانون الانتخابي الجديد، ويعرض على استفتاء شعبي عام يشارك فيه كل التونسيين». وشرح عويدات أن «من يوافق على مخرجات هذا الحوار يصوّت بنعم، والرافض بلا، وإذا ساد الرفض نعود إلى دستور 2014، وإذا سادت الموافقة ينعم نعتمد الدستور الجديد ونقوم بانتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها».

«فيصل» الاستفتاء

قال القيادي في حركة «الشعب»، الداعمة لقرارات الرئيس قيس سعيّد، النائب عبد الرزاق عويدات، إن «الحوار السياسي في تونس ضروري بين القوى المدنية والسياسية المساندة لمسار 25 يوليو/تموز فقط، حتى نتفق على الاصلاحات السياسية، أما بالنسبة للقوى الرافضة لهذا المسار، فلتجدّد نفسها للإجابة بالرفض والتصويت بلا، فيكون الاستفتاء هو الفيصل بين مختلف الفرقاء السياسيين، فهذه هي الديمقراطية»، على حدّ قوله.

إضاءة

تركيا وأرمينيا: جسّ نبض على طريق تطبيع العلاقات

تسير العلاقات بين تركيا وأرمينيا إلى الأمام، مع مواصلة الجانبين اتخاذ خطوات في سبيل عقد محادثات تمهّد لتطبيع العلاقات بين الدولتين. لكن رغم هذا التقدم، فإن المسار للوصول إلى هذه الغاية، لن يكون هيناً، خصوصاً مع حجم الخلافات بين الطرفين، من التاريخ إلى كاراباخ

تفاؤل ودعم دولي لردم الخلافات يصطدمان بالخلافات التاريخية

اسطنبول ـ **جابر عمر**

شكّل تبادل كل من تركيا وأرمينيا أخيراً تعيين مبعوثين خاصين، أحدث تطوّر ضمن خطوات بناء الثقة بين البلدين تمهيداً لتطبيع العلاقات، خصوصاً من بوابة الاقتصاد. لكن حدود التطبيع تبقى مرهونة بما ستسفر عنه الاجتماعات المنتظرة بين ممثلين عن الطرفين، بدءاً من شهر يناير/كانون الثاني الحالي.

وبشكل مفاجئ، كشف وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، عن قرار بلاده تعيين مبعوث خاص لها في أرمينيا وبدء رحلات طيران غير منتظمة «تشارتر» بين إسطنبول والعاصمة الأرمينية يريفان، وذلك في 13 ديسمبر/كانون الأول الماضي خلال مناقشات الموازنة في البرلمان.

وأعلن الوزير التركي بعدها بيومين تعيين سفير أنقرة السابق في واشنطن، سردار قليچ، ممثلاً خاصاً في أرمينيا، ليتبع ذلك بإعلان آخر، بأن تركيا اتخذت خطوات لبناء الثقة في إطار العلاقات التركية الأرمينية، بهدف استقرار المنطقة. وقال جاووش أوغلو، في مؤتمر صحافي قبل أيام، «قمنا بتعيين ممثلينا الخاصين بشكل متبادل من أجل البدء بمحادثات مباشرة».

وأعلن جاووش أوغلو، في مقابلة مع قناة «24» التركية الخميس الماضي، أنه «لم يجر بعد تحديد موعد الاجتماع، لكن من المخطط أن ينعقد في يناير» الحالي. وأشار إلى وجود رغبة لعقد الاجتماع الأول في بلد آخر، مضيفاً: «ما نفهمه هو أن روسيا تريد استضافة الاجتماع، وكذلك أرمينيا ترغب في أن يكون الاجتماع الأول في موسكو وفق ما أمسناه منها». وأعلن أن «أنقرة لا مشكلة لديها إن عقد الاجتماع في روسيا أو بلد آخر، لكن نظراً إلى أن الجانب الروسي يبذل جهداً في هذا الصدد، فقد نظرت تركيا بإيجابية لعقده في موسكو». وأكّد أن «الممثلين الخاصين سيتبادلان الآراء في الاجتماع الأول حول خريطة طريق بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها، بما في ذلك خطوات بناء الثقة بين البلدين». وأضاف: «بعد ذلك، يجب أن تستمر هذه المحادثات عبر الاتصالات الهاتفية ومؤتمرات الفيديو».

وجاء ذلك عقب إعلان وزارة الخارجية الأرمينية في 18 من الشهر الماضي، تعيين روبين روبينيان، نائب رئيس البرلمان، ممثلاً خاصاً في تركيا، وفق ما ذكر المتحدث باسم الوزارة، فان أونانيان، في منشور على «فيسبوك»، وذلك في إطار عملية الحوار بين أرمينيا وتركيا.

وعلى الرغم من أن تركيا أكدت عبر وزير الخارجية أن خطوات التطبيع ستكون بالتنسيق مع أذربيجان، فإن الخطوات التركية الأرمينية لاقت ترحيباً دولياً من قبل أميركا وفرنسا وروسيا، وهي دول تعتبر معنية بشكل مباشر بهذا الملف، نتيجة دعمها لأرمينيا.

ودخلت العلاقات بين تركيا وأرمينيا مرحلة جديدة تماماً بعد الحرب بين الأخيرة وأذربيجان في إقليم ناغورنو كاراباخ في العام 2020، والتي استمرت 44 يوماً.

وإن كان التفاؤل يسود على مواقف أنقرة ويريفان في ظلّ دعم دولي لردم الخلافات بين الطرفين، إلا أنه ثمة شكوك حول حقيقة وجود فرص لتطبيع العلاقات وتحسينها، خصوصاً أن هناك خلافات تاريخية واتهامات من قبل أرمينيا بشأن ارتكاب العثمانيين جرائم إبادة بحق الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى.

وهذه المسألة (جرائم الإبادة) تعترف بها دول غربية عديدة وآخرها الولايات المتحدة عبر الرئيس جو بايدن، وذلك في إبريل/نيسان الماضي، وهو ما ترفضه الدولة التركية، التي تعتبر نفسها وريثة الدولة العثمانية، خشية تحميلها تبعات الاعتراف بذلك وما يلحقه من مطالب ربما تتعلق بالتعويضات المالية.

هنالك خلافات تاريخية عميقة بين أرمينيا وتركيا (وانت كيليتش/فرانس برس)

كما أن تركيا دعمت أذربيجان بشكل غير محدود بوجه أرمينيا في النزاع الأخير في ناغورنو كاراباخ في 2020، عبر تدريب الجيش الأذربيجاني ودعمه، وبيعه طائرات من دون طيار من طراز «بيرقدار 2B» التي كان لها دور في حسم المعركة.

وعلى الرغم من أن تركيا تبرر موقفها في هذا الإطار، بأن أذربيجان دولة من العالم التركي وأراضيها محتلة، وتقدم مشاريع اقتصادية تعود بالفائدة لدول المنطقة، إلا أن ثمة أحاديث في تركيا عن أهداف لأنقرة تتعلق بفتح ممرات وطرق تجارية عبر أذربيجان إلى منطقة القوقاز ووسط آسيا، من خلال الحصول على معبر زنغزور الرابط بين أذربيجان وإقليم ناهتشيفان (التابع لأذربيجان، ولكنه منفصل جغرافياً عنها)، وبالتالي شرق تركيا.

وأفادت مصادر مطلعة تحدثت لـ«العربي الجديد»، بأن «هناك مساعي لعقد أول اجتماع لمجموعة عمل مشتركة يتم إعدادها بين البلدين، بحلول 20 يناير/كانون الثاني الحالي، وسط توقعات بأن تتحسن العلاقات، ويتم قطع مسافة جيدة في إطارها بحلول مايو/أيار المقبل».

وأوضحت المصادر أنه «سيتم ترك المسائل التاريخية حالياً جانباً، من دون التطرق لها، وتقديم مسألة المصالح المشتركة»، مشيرة إلى أنه «في حال كانت اللقاءات مثمرة، فستكون أولى الخطوات فتح المجال أمام الطيران بحلول مارس/آذار المقبل». وأشارت المصادر إلى أن «تطور العلاقات، سيحدّد الموقف الأرميني من فتح معبر زنغزور، وفي حال فتح هذا المعبر، سيتم التأسيس للعلاقات الاقتصادية».

في السياق، قال أستاذ العلاقات الدولية في جامعة قطر، الخبير في الشؤون التركية، علي باكير، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «لا يزال من المبكر الحديث عن مستقبل العلاقة بين البلدين، إذ إن ما تحقق إلى الآن هو تعيين مبعوثين خاصين، وهي خطوة ليست عابرة ومهمة وبالاتجاه الصحيح».

وأضاف «لكن بالأخذ بعين الاعتبار حجم المشاكل والأعباء المحمّلة من التاريخ والمشاكل الجيوبوليتيكية والأمنية، فليس من السهل بمكان توقّع حصول تطور إيجابي سريع بين البلدين. غير أنه من دون أدنى شك، خطوة تعيين مبعوثين ممتازة، وهي تحتاج لأن يبنى عليها في المرحلة المقبلة».

وتابع باكير أن «الحرب التي جرت في ناغورنو كاراباخ كانت مهمة في السياق الجيوبوليتيكي، ومساعدة تركيا لأذربيجان وضعت أرمينيا أمام الأمر الواقع، مع تنحي إيران، واختيار روسيا عدم الانخراط في المعركة»، إذ ينظر للدولتين الأخيرتين على أنهما داعمتان لأرمينيا. وأشار باكير إلى أن «هذه المعطيات دفعت أرمينيا لمواجهة الأمر الواقع، فيما ساعدت الطروحات التركية في الفترة الأخيرة في إنشاء تفاهمات بالقوقاز تسمح بانفتاح جميع اللاعبين بالمنطقة، فضلاً عن الرسائل الإيجابية التي تم بعثها للجانب الأرميني، بأن الانفتاح والتعاون وبناء أواصر الصداقة أنفع بكثير وأفيد لأرمينيا والإقليم والعلاقات متعددة الأطراف».

من جهته، اعتبر الكاتب والصحافي التركي إسماعيل چوكتان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تعيين مبعوثين من قبل الطرفين، يظهر تقدماً مهماً في المفاوضات، فهذه الخطوة ستفتح المجال أمام الحوار المباشر بين تركيا وأرمينيا، لأن وجود ممثل تركي في يريفان وآخر أرمني في أنقرة، سيجعل الارتباط بين العاصمتين سريعاً من دون حاجة إلى وسطاء».

وتابع چوكتان «أعتقد أن المبعوثين سيسعيان لخلق أرضية مناسبة، من أجل تحقيق اللقاء المهم للغاية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، وفي حال لقائهما سيكون المستقبل أوضح». وأشار چوكتان إلى أن «أردوغان دعا في أكثر من مناسبة الطرف الأرميني إلى الحوار وحل المشاكل المستمرة منذ عقود، وقد وجد فرصة لإظهار نواياه بعد حرب إقليم ناغورنو كاراباخ، مع دعم تركيا باشينيان بشكل علني في الانتخابات الأخيرة. وهذا أظهر لرئيس الوزراء الأرميني أن أنقرة تريد الحوار معه».

وأضاف الصحافي التركي أنه «من جهة يريفان، كانت الهزيمة في حرب كاراباخ نقطة تحوّل لسياستها الخارجية، مع عدم حصول أرمينيا على دعم من حليفتيها (روسيا وإيران) يتبح لها النصر، وهو ما دفع باشينيان لاتباع سياسة التهدئة والانفتاح، لكسر الحصار المطبق على بلاده منذ فترة طويلة، ولا سيما مع دعم تركيا وإسرائيل لأذربيجان، وعدم تحرك روسيا لدعم أرمينيا». ورأى چوكتان أن «تركيا تريد أن تطبّع علاقاتها مع أرمينيا من أجل الوصول إلى التهدئة، وإتاحة المجال لمشاريع اقتصادية مهمة، خاصة عبر فتح ممر زنغزور. وأرمينيا أيضاً تحتاج للتطبيع مع تركيا من أجل تنويع خياراتها الاقتصادية والحفاظ على أمنها».

واعتبر المتحدث نفسه أن «جميع الأطراف أدركت عدم إمكانية حلّ أي مشكلة بقطع العلاقات وشيطنة بعضهم البعض، وهذا يعطي الأمل بخصوص فتح ملف قضية المجازر بحق الأرمن والتفاوض عليها. فتركيا دائماً كانت تدعو إلى فتح الأرشيف وإقامة محاكمات وفق الحقائق التاريخية، وهذا يحتاج من كلا الطرفين حواراً يقوده المؤرخون والمثقفون».

وختم بالقول «أعتقد أنّ الأمم الماضي لا ينبغي أن تمنع المصالح الاقتصادية، لكن القوميين المتطرفين من كلا البلدين، يخلقون صعوبات أمام الحوار والوصول إلى السلام، لذلك يجب تحجيم دورهم للوصول إلى الهدف المنشود».

توقعات بقطع مسافة لتحسين العلاقات بحلول مايو المقبل

مساعٍ سابقة

المساعي التركية لتطبيع العلاقات مع أرمينيا ليست الأولى من نوعها، إذ سعت أنقرة عام 2009 إلى تحقيق ذلك، عبر حملات دبلوماسية شملت حل قضية إقليم ناغورنو كاراباخ بوسائل سلمية. ولكن تلك الجهود لم تنجح، وقد جاءت بوساطة أميركية، وشملت زيارات متبادلة للرئيس الأرميني حينها سيرج سركيسيان (الصورة)، والرئيس التركي آنذاك، عبد الله غول، كل منهما لبلد الآخر، وتنظيم مباريات كرة قدم جمعت منتخبي البلدين في كل من تركيا وأرمينيا.

بدأ العهد الفرنسي في قيادة حلف الأطلسي، مطلع العام الحالي، وسط جملة من التحدّيات والأسئلة المؤثرة على قرار باريس وعلى رغبتها في استكمال الاستقلالية عن الأميركيين، من دون التخلّي عن تحالفها معهم، والأهم تمرير رئاسيات 2022

عام التحديات الكبيرة لباريس

فرنسا تقود الأطلسي عسكرياً

بشير البكر

تتولى فرنسا، طيلة عام 2022، قيادة «قوة المهام المشتركة» عالية الجاهزية لدى حلف شمال الأطلسي، وذلك للمرة الأولى في تاريخ علاقتها بالحلف، والتي عرفت سلسلة من الخلافات والتوترات، كان آخرها في الخريف الماضي، عندما كادت صفقة الغواصات النووية بين الولايات المتحدة وأستراليا، في سبتمبر/أيلول الماضي، أن تعيد العلاقات بين باريس والحلف إلى عهد مضى في نهاية ستينيات القرن الماضي، حين قرر الجنرال شارل ديغول انسحاب بلاده من الجناح العسكري للحلف، وأغلق كل قواعده على الأراضي الفرنسية. ولولا لقاء المصارحة الذي جمع الرئيسين الأميركي جو بايدن والفرنسي إيمانويل ماكرون، على هامش قمة العشرين في روما في نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لما تحملت فرنسا مسؤولية قيادة هذه القوة ذات المهام الخاصة في مرحلة دقيقة من عمر الحلف.

وتسلّم جنرال فرنسي، أول من أمس السبت، لواء القيادة من القائد التركي الذي تولى هذه المهمة طيلة العام الماضي. وجاء في بيان للأطلسي أن عديد «قوة المهام المشتركة» عالية الجاهزية سيبلغ 3500 جندي خلال عام 2022. وهي قوة تشكلت بناء على اتفاق زعماء دول الأطلسي خلال قمة ويلز عام 2014، عقب أنشطة روسيا الرامية إلى زعزعة الاستقرار في أوكرانيا، والتوترات في منطقة الشرق الأوسط. والأساس في هذه القوة هو الفيلق الفرنسي الألماني، الذي يتمتع بجاهزية دائمة للتحرك بسرعة للدفاع عن أي حليف، ضمن إطار قوة الرد السريع التابعة للحلف، والتي يبلغ قوامها 40 ألف جندي.

ويجري النظر إلى تولي فرنسا قيادة «قوة المهام المشتركة» باهتمام، داخل الحلف وخارجه، لعدة أسباب، يأتي على رأسها أن عماد هذه القوة هو الفيلق الفرنسي الألماني، المتمركز في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، ويشكّل النواة لقوة أوروبية موحدة تكون المنطلق لمشروع الدفاع الأوروبي الموحد، الذي يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي. والسبب الثاني هو أن فرنسا تنهض بدور عسكري خاص في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط والخليج العربي ومنطقة المحيط الهادي، وهي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تستمر في الحفاظ على جيش كبير حديث مدرب جيداً، وقوة جوية كبيرة، وحاملات طائرات. ولذلك، تتعاطى مع مسألة الدفاع من زاوية اعتماد أوروبا على ذاتها، وذلك اقتداء بالجنرال شارل ديغول الذي أنهى وجود القواعد الأميركية، وسحب فرنسا من حلف شمال الأطلسي عام 1966، وبقيت خارجه 43 عاماً، حتى أعادها الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي

جندي فرنسي في احتفال 14 يوليو الماضي (لودوفيك مارانج/فرانس برس)

> يشكّل الفيلق الفرنسي الألماني نواة مشروع دفاع أوروبي موحد

في 2009. أما السبب الثالث، فيكمن في موقف فرنسا من الأزمات الدولية، والمناطق الملتهبة في أوكرانيا وليبيا وسورية. وفي ما يخص المسألة الأوكرانية أدت باريس دوراً مميزاً، إلى جانب ألمانيا، منذ اندلاعها في بدايات عام 2014، وهي التي وقفت وراء اتفاقية نورماندي في يونيو/حزيران 2014، وجمعت بموجبها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأوكراني السابق بيترو بوروشينكو، وتطورت إلى «اتفاقية مينسك» في فبراير/شباط 2015، والتي وقّعت عليها أطراف النزاع، وتعهدت بمقتضاها بتسوية سلمية.

قيادة فرنسا للقوة الأطلسية تضع على عاتقها أعباء إضافية، بسبب موقفها كدولة من الأزمات الدولية، وفي ظل تحديات غير مسبوقة مطروحة على الأطلسي من جهة، ووضعها الخاص داخل حلف الأطلسي من جهة ثانية، الذي تعرّض إلى الاهتزاز بسبب صفقة الغواصات، التي ردت عليها باريس بشن حرب إعلامية ودبلوماسية ضد الولايات المتحدة. وتحدّث المسؤولون الفرنسيون في حينه عن «الدرس الأول» الذي تعلمته فرنسا من تلك الصفقة، هو أنّ الاتحاد الأوروبي يجب أن يبني استقلاله الاستراتيجي.

وأظهر الانسحاب الأميركي الأحادي من أفغانستان وصفقة الغواصات، أنه لم يعد بإمكان الأوروبيين الاعتماد على الولايات المتحدة لضمان حمايتهم الاستراتيجية. واعتبروا أنّ لدى الولايات المتحدة اهتماماً استراتيجياً واحداً فقط؛ الصين، واحتواء صعود قوتها، وأنّ الرئيسين السابق دونالد ترامب والحالي جو بايدن «يعتقدان أن حلفاءهما يجب أن يكونوا طيّعين. نحن نعتقد أننا يجب أن نكون مستقلين. لم يعد بإمكاننا الاعتماد إلا على أنفسنا» حسب ما جاء على لسان وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير. وهناك عامل آخر يؤدي دوراً مهماً في فرنسا، وهو ذو بعدين: البعد الأوروبي، إذ تتولى فرنسا اعتباراً من مطلع الشهر الحالي الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر، وذلك للمرة الأولى منذ 14 عاماً. وتلقي هذه المهمة بثقلها عليها، وتحمّلها أعباءً إضافية فوق ما تنهض به بصورة طبيعية كدولة ذات مكانة أساسية في المشروع الأوروبي، وتقع عليها مسؤولية تصدّر أوروبا وحدها لفترة إلى حين من الزمن، بعد مغادرة حليفة باريس القوية المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الحكم. وسيبقى الحال كذلك إلى حين تتضح ملامح الحكومة الألمانية الجديدة بقيادة المستشار الاشتراكي أولاف شولتز، الذي يوصف بالانطوائي.

والعامل الثاني هو الانتخابات الرئاسية الفرنسية في إبريل/نيسان المقبل، التي لا تبدو حظوظ ماكرون فيها محسومة بصورة قطعية، إذ يواجه منافسة قوية من مرشحة اليمين التقليدي فاليري بيكريس.

والمسألة التي تلقي بظلالها هي التداعيات التاريخية لعلاقة فرنسا بالأطلسي، وتعود إلى قيام الجنرال ديغول بانقلاب دبلوماسي، حين كتب في 7 مارس/آذار 1966 إلى نظيره الأميركي ليندون جونسون، إن «فرنسا تقترح استعادة ممارسة كامل سيادتها على أراضيها». لم يهدف ديغول الخروج من معاهدة حلف شمال الأطلسي، التي وقّعتها باريس في 4 إبريل 1949 إلى جانب 11 دولة أخرى، من الكتلة الغربية، بل حرص على أن يحدد، من خلال إعادة صياغة المادة 5 من المعاهدة، أنّ فرنسا تظلّ على استعداد «للقتال إلى جانب حلفائها في حالة تعرّض أحدهم لعدوان»، إلّا أنّه من الناحية السياسية، أبدى، لأول مرة منذ بداية الحرب الباردة، بوضوح، رغبة فرنسا في الاستقلال عن الولايات المتحدة. وبعد وقت قصير، طلبت باريس من الأطلسي إخلاء 29 قاعدة تابعة للحلف موجودة على الأراضي الفرنسية منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي. ويقدّر عدد الجنود وعائلاتهم بحوالي 100 ألف، وبذلك تم نقل مقر القوات الأميركية في أوروبا إلى بلجيكا.

دور شيراك

سعى الرئيس الراحل جاك شيراك، الذي يصف نفسه بـ«وريث الجنرال شارل ديغول»، إلى تقريب فرنسا من الأطلسي. وكان شيراك يعتقد أنّ «الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية» يمكن أن تؤكد نفسها في إطار الأطلسي. ومن هنا جاء قراره في ديسمبر/كانون الأول 1995، في خضم الأزمة البوسنية، باستعادة عضوية فرنسا في مجلس وزراء الدفاع وفي اللجنة العسكرية للحلف، ولاحقاً المشاركة في العديد من العمليات التي أجريت تحت راية الأطلسي.

متابعة

اقتحام الكابيتول: انقسام حزبي

> قبل 3 أيام من مرور عام على اقتحام أنصار دونالد ترامب مقر الكونغرس، لا يزال الانقسام الشعبي في تفسير أحداث ذلك اليوم الدموي قائماً على أساس حزبي

يستمر الانقسام الشعبي في الولايات المتحدة بين الديمقراطيين والجمهوريين، حول نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وفاز فيها المرشح الديمقراطي جو بايدن، نظراً للضغط وكثافة التشكيك في النتائج الذي مارسه الرئيس الخاسر دونالد ترامب، بالإضافة إلى قرب النتائج بين الأخير وبايدن. وإذا كان هذا الأمر مفهوماً، يبقى الأكثر إثارة للقلق على الديمقراطية والوحدة الوطنية الأميركية، بنظر المراقبين، الانقسام على أساس حزبي في تأويل وتفسير وإدانة اقتحام أنصار المليادير الجمهوري، ومن بينهم الكثيرون من تيار اليمين المتطرف الأميركي، لمقر الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، بالتزامن مع جلسة التصديق على فوز بايدن، وهو وضع أكده استطلاع مشترك للرأي أجرته صحيفة «واشنطن بوست» وجامعة ماريلاند. ويصعب ذلك مهمة التحقيق الذي تجريه لجنة خاصة في مجلس النواب حول الاقتحام، علماً أن الاستطلاع أظهر أيضاً أن نسبة من «المستقلين» تميل إلى حدّ ما إلى وجهة نظر صفّ ترامب.

وبعد عام على الهجوم الدموي، الذي يواجه حوله ترامب أسئلة تتعلق بدوره في الإعداد له أو التحريض عليه، وجد الاستطلاع أن جمهوري الحزبين منقسمان بشكل عميق في ما حدث في ذلك اليوم، ودرجة تورط ترامب في الأحداث التي هزّت بقوة الديمقراطية الأميركية العريقة. وبحسب الاستطلاع، فإن الانقسامات الحزبية حول الهجوم وحول انتخابات 2020 الرئاسية تطغى على كل سؤال ورد في الاستطلاع المشترك، وصولاً إلى الأحكام التي صدرت بحق عدد من المقتحمين والمتورطين من أنصار ترامب. وسلم من الانقسام فقط سؤال يتعلق بقوات فرض الأمن التي أصيب عدد منها باعتداءات المتظاهرين. وبلغت نسبة الذين يجدون مبرراً لاستخدام العنف ضد الحكومة أو المؤسسات الحكومية، 34 في المائة، وهي نسبة ذكرت «واشنطن بوست»، أنها أعلى من النسب التي سجلتها استطلاعات سابقة للصحيفة أو لمؤسسات إخبارية أخرى حول السؤال ذاته خلال العقدين الماضيين. وقال 40 في المائة من الجمهوريين و41 من المستقلين و23 في المائة من الديمقراطيين إن هذا العنف مبرر. إلى ذلك، وجد 60 في المائة من المستطلعة آراؤهم أخيراً أن ترامب يتحمل «جزءاً كبيراً»، أو «نسبة لا بأس بها»، من المسؤولية في اقتحام الكابيتول، لكن 72 في المائة من الجمهوريين و83 في المائة من الذين صوتوا لترامب، رأوا أن الأخير يتحمل «بعض المسؤولية» أو «لا يتحمل أي مسؤولية على الإطلاق» في الهجوم.

وبشكل عام، أعرب 68 في المائة من الأميركيين في استطلاع «واشنطن بوست» وجامعة ماريلاند عن اعتقادهم بأن لا دليل متيناً على حصول تزوير واسع النطاق في نتائج انتخابات الرئاسة التي أوصلت بايدن إلى البيت الأبيض، وقال 30 في المائة من المستطلعة آراؤهم إن ثمة تزويراً حصل فعلاً. لكن أيضاً فإن هذه الآراء أظهرت انقسامها على أساس حزبي، إذ إن 88 في المائة من الديمقراطيين و74 في المائة من المستقلين رأوا عدم وجود أدلة على التزوير، فيما قال 62 في المائة من الحزب المحافظ إن هناك دليلاً موجوداً على حصول تزوير، وهي ذات النسبة التي توافقت مع ادعاءات ترامب حول «سرقة الانتخابات» في استطلاع لـ«واشنطن بوست» وشبكة «إيه بي سي» الإخبارية، أجري بعد أسبوع من الاقتحام.

وبحسب الاستطلاع الجديد، إن 7 من كل 10 أميركيين قالوا إن بايدن هو رئيس شرعي، ما يعني أن 30 في المائة رأوا أنه ليس كذلك. وهذا الرقم بحسب الصحيفة، مقسوم بين 58 في المائة من الجمهوريين و27 في المائة من المستقلين.

وذكرت «واشنطن بوست» في تقرير نشرته أمس الأحد، حول الاستطلاع، أنه يظهر مجدداً استمرار الحروب الحزبية في البلاد بعد عام من اقتحام الكونغرس، ومن تأجيج ترامب للخلافات بشأن شرعية نتائج الانتخابات، مذكرة بأن معظم المسؤولين الجمهوريين المنتخبين قد أداروا ظهورهم لأي تحقيق جدي كان ممكناً لفهم الخلفيات التي أدت إلى حصول الاقتحام. وقالت الصحيفة إن «الآمال بالوحدة خابت، فيما كبرت الشكوك بالديمقراطية».

(العربي الجديد)

■ كل مشاعر ولاء هي فوق المشاعر الوطنية... مشاعر تمدد القومية والدينية والمذهبية والأيديولوجيا... كلها شفناها بالعراق والنتيجة لم يستقر ولا تستمر أي مشاعر تحاول الاندماج طائفياً.. الدولة المدنية هي أن تكون لك ولاءاتك التي قد تشترك بها نعم، ولكن الولاء للوطن أولاً

■ ع السنة الجديدة المطلوب من كلّ حزب «وقفة ضمير» (إذا كان موجوداً) من أجل #لبنان واللبنانيين... من لا يرى الحقائق في هذا البلد فهو حتماً أعمى أو مضلل أو متواطئ أو جبان... وتحديداً هذا لا مكان له في الرحلة الجديدة فالأوطان لا يبنيها إلا الشجعان (في الداخل قبل الخارج) ولو على حساب أنفسهم

■ قيس سعيّد لا يحكم ولكن العسكر ومعهم أجهزة أمن الدولة العميقة يلعبون بالنار... ومجنون العظمة قيس سعيّد مجرد موظف عند العسكر حتى تنتفي الحاجة له أو حتى يقتل وعندها سيقفز العسكر والمخابرات إلى الصف الأول

■ للأسف القسم الأكبر من الأوادم مُنكفئ... لألف سبب وسبب أهمها القناعة بـ«فالج لا تعالج»... فيما أحزاب سلطة النيترات والموت والفساد وتياراتها تواصل تناتش مقاعد وحصص... فوق جثة وطن وشعب منكوب! علّ عام 2022# يشهد استفاقة الأوادم سعياً للتغيير العميق

■ إذا لم يصدق العدو رواية حماس واعتبر أنّ الصواريخ انطلقت عن عمد، فهل هذا الرد الذي شهدناه أمس بقصف مواقع خالية في غزة، يليق بجيش يزعم أنّ عدوه مردوع؟ هل أصبح الرد على قصف تل أبيب يقابله قصف موقع خال؟

■ الحقيقة الصعبة الأخرى، أنّ كثراً من الليبيين طلعوا ما يصلحوش، وكلمة الوطن طلعت أرخص حاجة عندهم. همهم نفسهم وإعالة «ذرياتهم» والباقي مش لازم. ما يطمحوش لأن تكون ليبيا حاجة باهية وسط البلدان الثانية... ما يقارب الستين عاماً وما زلنا في نفس دوامة الفساد والسرقة والدكتاتورية

■ غزة كانت تطلق بالوناً حارقاً على غلاف غزة، فيرد العدو بقصف مواقع عسكرية خالية. واليوم، المقاومة تضرب تل أبيب، فيضطر العدو بكشف «سرّه» قبل ساعات أنّه سيرد، ويقصف ذات المواقع! المقاومة جعلت تل أبيب كـ«البالون»! فيقصف العدو مواقع خالية! إنّه عدو خائف. #غزه_تقاوم